السياسة التركية تجاه اقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الامريكي

ا.م.د مثنى علي المهداوي م.د علي محمد علوان

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الملخص:

(تعد المشكلة الكردية واحدة من اعقد المشاكل لتركيا وقد كان لذلك أثره على صعيد العلاقة مع الاكراد ومع اقليم كردستان العراق فيما بعد ،ولأجل ذلك كان نمط الازمة هو النمط الغالب بين الجانبين .لقد رفض الاتراك على الدوام اقامة دولة كردية بشمال العراق او حتى اقامة دولة اتحادية في العراق يكون للأكراد دور فيها انطلاقا" من اعتقادهم من ان اقامة دولة كردية بشمال العراق سيعني تحقق تهديدات حقيقية لأمن تركيا ومن ثم تنامي نزعات الانفصال لدى الاكراد في الجنوب التركي وذلك يعني فصل ما يعادل ثلث اراضي الجمهورية التركية ،علاوة على الاتهامات التي توجهها انقرة للأقليم متهمة اياه بأيواء ودعم حزب العمال الكردستاني والذي يقوم بشن هجمات دائمة على القوات التركية في المناطق الحدودية المشتركة بين العراق وايران وتركيا فضلا" عن قضية تابعية كركوك وضرورة حماية حقوق التركمان فيها.ان التغيير الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد مثل مرحلة مهمة على صعيد التعاطي التركي مع القضية الكردية عموما" وضمن اطار التعامل مع اقليم كردستان العراق خصوصا"، ولذا فقد تبنت الأدارة التركية أستراتيجية جديدة اتجاه الاقليم كجزء من سياستها في تصفير المشكلات مع دول الأقليم والتركيز على الأنخراط العميق في قضايا المنطقة ،اذ من شأن ذلك ان يؤمن لتركيا مركزا" مهما" على الصعيد الاقليمي والدولي، ولذا بدأت الادارة التركية تميل الى التهدئة وتبني سياسة جديدة تنطلق من ابعاد المصالح المشتركة،فهي تدرك ضرورة التنسيق مع قيادة الأقليم لمحاربة حزب العمال الكردستاني ومن ثم السعي الى ايجاد حل للقضية الكردية في تركيا ، فضلا" عن امكانية تسخير مناطق الأقليم كمنطقة نفوذ للنشاط التجاري التركي حتى بلغ سبعة مليارات دولار فالتجارة والاقتصاد مفتاح السياسة وبوسعهما ايجاد حلول للمشكلات القائمة).

المقدمة :

ثمة مخاوف في كردستان العراق تجاه تركيا ارتبطت بالسياسة التقليدية والعمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق ، في المقابل نظرت تركيا على الدوام إلى الكرد بأنهم مجرد عشائر وقبائل متمردة تبحث عن إقامة دولة كردية في المنطقة ومستعدة للتحالف مع أعداء تركيا . وعند دراسة علاقة تركيا بكردستان العراق ، يجدر التمييز بين بعدين متداخلين ، هما بعد خاص متعلق بأهمية كردستان العراق الخاصة وتأثيرها فى القضايا التركية الداخلية ، والأمن القومى

التركى ، والدور الإقليمى لتركيا . وبعد عام متعلق بدور ووظيفة البعد الاقتصادى فى السياسات الخارجية التركية بشكل عام ، وتجاه كردستان العراق بشكل خاص لاسيما بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا .

اذ تعد القضية الكردية احد اهم العوامل المؤثرة في رسم تركيا لسياساتها الداخلية والخارجية ، فضلا"عن ان تركيا لاتعترف بهذا الأثر الكبير للقضية التركية عند صنعها لسياساتها ، ولكن واقع الحال الداخلي لتركيا فضلا عن الوضع الاقليمي يكشف اهمية القضية الكردية . وتعززت هذه الاهمية بعد ازمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ وما افرزته من واقع جديد فيما يخص الكرد ، تمثل ببروز اقليم كردي يتمتع بحكم ذاتي حقيقي على ارض الواقع . الا ان الحدث الاهم الذي جعل تركيا تواجه تحديات كبيرة داخلية وخارجية كان الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ وما تبعها من تغيرات ، لاسيما التغيرات المرتبطة باقليم كردستان وقيام نظام فدرالي في العراق .

اشكالية البحث : يحاول هذا البحث الاجابة عن تساؤلات مفادها كيف كانت المواقف التركية تجاه كردستان العراق بعد ازمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، ولماذا كانت تركيا خائفة من نتائج الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣ فيما يخص القضية الكردية ، وماهي السياسة التي تبنتها تركيا في التعامل مع اقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ .

اهمية الدراسة: تطرح العلاقة بين تركيا واقليم كردستان العراق اهمية متزايدة سواء ازاء تركيا او الاقليم او حتى على صعيد العلاقة مع الحكومة المركزية وباعث ذلك تعدد الملفات القائمة بينهما خاصة في ظل الاستقرار النسبي الذي يتمتع به الاقليم وسعي تركيا الى طرح رؤية جديدة للعلاقة مع دول الجوار .

فرضية الدراسة :وانطلاقا"من ذلك فقد انطلقت فرضية الدراسة من(تبني الأدارة التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية لأستراتيجية جديدة أتجاه اقليم كردستان العراق تميل الى التهدئة وتنطلق من ابعاد المصالح المشتركة سواء ملف حزب العمال الكردستاني أو السعي الى ايجاد حل للقضية الكردية في تركيا ،أو بتوظيف مناطق الأقليم كمنطقة نفوذ للنشاط التجاري التركي).

منهجية الدراسة: لأجل تحقيق فرضية الدراسة فقد فرض ذلك اتباع المنهج التحليلي والتأريخي والمقارن .

هيكلية الدراسة :وعلى ذلك فقد تناولنا في المبحث الاول: المواقف التركية اتجاه اقليم كردستان العراق بعد ١٩٩١، بينما تناولنا في المبحث الثاني موقف تركيا من الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣ ، على إن المبحث الثالث سيختص بدراسة التعامل التركي مع كردستان العراق بعد ابريل / نيسان ٢٠٠٣ ، بينمااختص المبحث الرابع والاخير بتقديم رؤية تخص توجهات السياسة التركية المستقبلية تجاه اقليم كردستان العراق.

المبحث الاول : المواقف التركية تجاه كردستان العراق بعد ١٩٩١

اتخذ الرئيس التركي الاسبق تورغوت اوزال خلال ازمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ وبعدها عدة مبادرات لم تحظ بتأييد من جانب عدة اوساط تركية غير حكومية . وشملت تلك المبادرة فتح قنوات للاتصال المباشر مع قادة التنظيمات الكردية العراقية المعارضة ، واقتراح خطة اقامة (مناطق آمنة) للكرد في شمال العراق تحت الحماية الغربية لاعادة من كان قد نزح منهم الى تركيا ، بعد انتفاضتهم في بداية ابريل / نيسان ١٩٩١ ، وموافقة حكومة تركيا في يوليو / تموز ١٩٩١ على ان تتركز في مناطقها الجنوبية – الشرقية وقواعد انجيرليك وباطمان وسلوبي قوة غربية جوية وبرية للتدخل السريع لردع النظام السابق من شن اي عملية ضد سكانه الكرد (١).

تمثل كردستان مدخل تركيا إلى العراق ، وقد لعبت دورا مهما فى رسم خريطة العراق الحديث كجار مهم لتركيا من جهة اتجاه الإقليم إلى مزيد من الاستقلال عن السلطة المركزية فى بغداد ، والدفع نحو عراق فيدرالى ، وهو ما شكل تهديدا مستقبليا لتركيا ، وجب التعامل معه بحذر والتحسب لاحتمالاته بواقعية .

ولذلك حاولت تركيا ان يمر كل ما يتعلق باجراءات المنطقة الآمنة ، ومهام منظمات الامم المتحدة والوكالات الدولية عبرها بقصد خنق حكومة وبرلمان كردستان، وعدم تأهيل الادارة الكردستانية في القيام بمهامها وحرمانها من تسلم مقاليد امور الشعب الكردستاني . ولقد استجابت الولايات المتحدة وحلفائها الى حد بعيد للمحاولات التركية ، ولم تقم تلك الدول في اقامة اي مشروع قد يؤدي الى تطوير الاقتصاد الكردي وجعله قادرا على الحياة ، خوفا من

اتهام تركيا لكل من الولايات المتحدة وحلفائها بتشجيع الكرد على اقامة البنى التحتية الضرورية لقيام دولة كردية مستقلة هناك . وتبين بان تواجد قوات التحالف المتواجدة في المنطقة كان لترضية الاتراك وليس الكرد . ومن اجل خنق التجربة الكردستانية قامت تركيا بتفعيل اللقاءات مع كل من ايران وسوريا ، ومن اجل ذلك تم عقد خمسة اجتماعات في انقرة للمدة من ١٩٩٢ الى فبراير / شباط ١٩٩٤ وعلى مستوى وزراء الخارجية . وادى التجاهل الدولي لكردستان الرازحة تحت الحصار ، وتراجعه امام ضغوطات تركيا الى تفاقم الازمة الاقتصادية وتفشي البطالة في كردستان، وبالتالي مضاعفة التوترات ، وبعد اقل من سنتين تعرضت الحكومة الكردية لازمة كبيرة عام ١٩٩٤ نتيجة المشكلات التي تعرض لها الوضع الامني في كردستان(٢) .

كما ان تعاون تركيا مع كرد العراق كان لمصلحة اقتصادية فضلا عن المصلحة السياسية ، من اجل تأمين انبوبي نقل النفط العراقي المارين عبر مناطق كردستان وذلك عند استئناف ضخ النفط عبر الانبوبين تطبيقا لقرار الامم المتحدة المرقم (٩٨٦) الخاص بصيغة ما عرف بـــ (النفط مقابل الغذاء) . ويجب ان لا ننسى عاملا آخر لا يقل اهمية عن العامل الاقتصادي والذي يخيف تركيا ، الا وهو وجود حزب العمال الكردستاني الذي يقاتل تركيا منذ عام ١٩٨٤ ، والذي استغل الفراغ الحاصل في كردستان العراق ، وكثف من تواجده ونشاطه هناك (٣).

المبحث الثاني : موقف تركيا من الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣

لخص سليمان ديميرل الرئيس التركي الاسبق الموقف الصعب الذي عاشته بلاده قبل الحرب على العراق ٢٠٠٣ بالقول (ان الحرب حتمية مهما كانت التحركات والمبادرات . وان تركيا ستتأثر بشدة اذا ما تورطت في حرب ، لكنها ستواجه خسائر خطيرة اذا لم تصبح جزءا منها . اننا نعيش مأساة كاملة) . فالشعبية التي حظا بها الفائزون في انتخابات اكتوبر / تشرين الاول ٢٠٠٢ وحملتهم الى مقاعد السلطة تشكلت في ظل المبادئ والتعهدات التي اخذتها هذه النخبة على نفسها اثناء حملتها الانتخابية ، واكدت فيها التزامها الكامل برفض الحملة العسكرية ضد العراق . معلنة تمسكها بالعمل في اطار الشرعية الدولية ووفقا لقرارات مجلس الامن ومن ثم فان الاخلال بما تعهدت به من قبل يعني المساس بمصداقيتها وانهيار شعبيتها لدى المواطن التركي الذي يرفض ، بل ويتظاهر ضد هذه الحرب . ومن ناحية اخرى

كان اصرار من الولايات المتحدة على تطبيق مخططاتها العسكرية السياسية ازاء العراق . ولذلك فان استراتيجية التعامل التركي مع الازمة العراقية قبل نشوب الحرب ٢٠٠٣ استندت الى مبدأ رئيس مضمونه الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم التطلعات التركية الى تعظيم المكاسب ودرء المخاطر ، وذلك من خلال نهج التعامل المباشر مع مختلف اوجه الازمة وجميع اطرافها وبتقديم رسالة واضحة للجميع مفادها نحن معكم مادامت الاعتبارات التركية تدخل في نطاق اهتمامكم (٤) .

وكانت القضية الكردية تمثل احد اهم المشكلات لتركيا فيما يخص المشروع الامريكي في العراق . فتركيا بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة كانت ترفض اقامة دولة كردية بشمال العراق او حتى دولة اتحادية في العراق يكون للكرد دور فيها . فالاتراك يرون ان اقامة دولة كردية بشمال العراق سيعني في المستقبل القريب فصل ما يعادل ثلث اراضي الجمهورية التركية . كما ان الحكومة التركية وقطاعات واسعة من النخب السياسية التركية كانت تتخوف من وجود اتفاق سري بين الادارة الامريكية والكرد يؤدي الى اعلان دولة كردية في منطقة شمال العراق ، كمكافأة مقابل دورهم في الحرب الامريكية ضد النظام العراقي الاسبق (٥) .

وهذا ما أثار مخاوف تركيا من السيطرة الامريكية الكاملة على العراق ، مما دفع الى عدم اتخاذ موقف منفرد من هذه التطورات تجاه الازمة العراقية . بل سعت الى بلورة موقف اقليمي بالتعاون مع الدول الرئيسة ذات الصلة بالمسألة العراقية مثل ايران وسوريا والاردن والسعودية ومصر في محاولة الى تخفيف الضغوط الامريكية بالمشاركة في الحرب (٦) .

المبحث الثالث : التعامل التركي مع كردستان العراق بعد ابريل / نيسان ٢٠٠٣

واجهت الدبلوماسية التركية ازمة حقيقية صامتة تجاه الوضع في العراق والعلاقات المستقبلية مع هذا البلد بعد ابريل / نيسان ٢٠٠٣ ، وكادت تكون هذه الازمة بحجم تلك التي واجهتها تركيا قبيل الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣ ، فضلا عن المصاعب الامنية التي واجهتها الشركات التركية بالعراق . مما دفع برئاسة اركان الجيش التركي للقلق وعدم الارتياح ، وطلب عقد اجتماع لكبار قادة ومسؤولي الدولة (٧).

اذ ان اي تقسيم للعراق بحيث تظهر دولة كردية في شماله ، سيعني ذلك مباشرة تهديدات حقيقية لامن تركيا ، حتى لو تمكنت من اخماد نزاعات الانفصال لدى الكرد الجنوب التركي . اذ ستصبح المناطق الكردية جنوب تركيا اقرب الى الدولة الوليدة في شمال العراق (٨).

وكان الامر الاكثر اهمية من وجهة نظر تركيا يتعلق بكركوك ، فقد عبرت عن انها لن تقبل اي تغير في وضع هذه المدينة ، لاسيما حين اعلن بعض القادة الكرد في العراق في ديسمبر / كانون الاول ٢٠٠٤ عن رغبتهم في تأجيل الانتخابات المحلية في كركوك ، فقد رأت فيه تركيا محاولة لدمج المحافظة في اقليم كردستان(٩) .

ولذلك في انتخابات ٣٠ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٥ وفي اعقاب السماح بتسجيل عشرات الالاف من الكرد النازحين الى كركوك اسمائهم للمشاركة في الانتخابات بالمحافظة ، قررت تركيا عدم ارسال اي مراقبين اتراك للانتخابات العراقية معللة ذلك بسبب التهديدات الامنية . وجاء هذا التطور في ظل تصاعد مخاوف تركيا ازاء سيطرة الكرد وفرض هويتهم على مدينة كركوك . وفي ظل هذه المخاوف التركية بعث عبدالله غول الذي كان وزير خارجية تركيا آنذاك رسالة الى كوفي عنان امين عام الامم المتحدة السابق حذر فيها من مغبة الخطوات التي تقوم بها الفصائل الكردية لتغير التركيبة الديمغرافية لمدينة كركوك ، معربا في الوقت نفسه عن قلق تركيا البالغ ازاء هذا التطور واشار الى انه بالرغم من ان الامم المتحدة غير مسؤولة بشكل كامل عن الانتخابات العراقية لكن المنظمة الدولية لها دور كبير ومهم في اعداد المناخ اللازم لهذه الانتخابات . من جهة اخرى اتهمت تركيا اثنين من الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العراقية بانهما حزبان لهما صلات بمنظمة ارهابية ، اي حزب العمال الكردستاني ، وهما حزب الحل الديمقراطي الكردستاني وحزب اعادة البناء الديمقراطي وطالبت بمنع هذين الحزبين من المشاركة في الانتخابات آنذاك . الا ان الانتخابات العراقية في الخارج في ذلك الوقت ، اكدت ان هذين الحزبين مدرجان ضمن الاحزاب المشاركة في الانتخابات العراقية وانهما مدونان في بطاقات الاقتراع مؤكدة ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية هي التي تقرر اي من الاحزاب يمكنها المشاركة في الانتخابات من عدمه (١٠) .

وبعد ان اجريت الانتخابات في ٣٠ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٥ برز متغير مهم اثر في السياسة التركية تجاه اقليم كردستان العراق تمثل بسيطرة الكرد على ٧٧ مقعدا من اصل ٢٧٥ من مقاعد الجمعية الوطنية العراقية ، وتوجهم بقوة الى صوغ (عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي موحد) . ولذلك فان السياسة التركية حاولت الابقاء على علاقات متوازنة مع القيادة الكردية في العراق من خلال تعزيز خطوات اتخذتها ، مثل قبول قيام ترتيبات فيدرالية لكرد العراق ، وهي افكار كانت تعدها تركيا قبل ذلك من المحرمات وتعزيز التبادل التجاري . فبعد الانتخابات استقبل الزعيم الكردي جلال الطالباني في شهر فبراير / شباط ٢٠٠٥ وفد عالي المستوى برئاسة فهري كرتورك المبعوث التركي الخاص للعراق ، وعلى وفق ما ذكرته جريدة الزمان التركية فان اعضاء الوفد اخبروا الطالباني ان تركيا لم تعد تعارض دعوة الكرد للفيدرالية ، ما دامت هناك ضمانات على الحفاظ على وحدة اراضي العراق ، وان تتمتع كركوك بوضع خاص (١١) .

ومن جانبهم فان القادة الكرد حاولوا ايضا الابقاء على الصلات بين الحكومة التركية والقيادة الكردية في العراق ، لاسيما بعد ان اصبح الزعيم الكردي جلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني رئيسا لجمهورية العراق ، ليصبح اول كردي يتولى هذا المنصب في تاريخ العراق . فعلى الرغم من ان الكرد تحدثوا كثيرا عن الاستقلال ، الا انهم يعرفون ان لا الاتراك ولا بقية دول الجوار او بقية العراق سيتسامحون مع محاولتهم لاقامة دولة كردية ، وهدفهم الان هو الحصول على اكبر قدر ممكن من السلطة في ظل عراق فيدرالي (١٢) .

ولذلك فان تركيا وان كانت لم تبد موقف رسمي معارض لتولي جلال الطالباني رئاسة الجمهورية ، الا ان رئيس الاركان التركي حذر في ٢٠ ابريل / نيسان ٢٠٠٥ من اي محاولة للسيطرة على كركوك(١٣) .

الا ان الرئيس العراقي جلال الطالباني صرح في اليوم التالي بانه سيعمل على تعزيز العلاقات بين تركيا والعراق في المجالات السياسية والاقتصادية ، وانه سيعمل على فتح معبر حدودي ثاني مع تركيا وفتح قنصلية تركية في الموصل وانه سيعمل على مطاردة المتمردين من كرد تركيا الذين يختبؤن في جبال كردستان العراق (١٤) .

وبعد ان انقضى بعض الوقت ظهرت روح جديدة واقعية في الموقف التركي ازاء العراق ، ولاسيما القضية الكردية ، بعد ان اخذت تتضح الوقائع الجديدة بالمسألة العراقية ، وتبع ذلك بروز مواقف متفرقة وجزئية تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل سياسة تقوم على العوامل الدبلوماسية والاقتصادية اكثر منها على العوامل السياسية ، وعلى القوة الناعمة اكثر منها على القوة الشديدة ، وشملت مكونات بناء هذه السياسة ما يأتي (١٥) :-

١ – توسيع الحوار مع دول جوار العراق ليضم الحكومة العراقية نفسها ، وذلك لادارة الازمة العراقية بطريقة ناجحة على نطاق الشرق الاوسط .

٢ – التخلي عن المقاربة الامنية الضيقة ازاء العراق والتي كانت تركز على قضيتي كردستان العراق وكركوك وانتهاج مقاربة سياسية اكثر للعراق تقوم على استراتيجية التوازن.

٣ – توسيع العلاقات الحسنة بعدد من الاطراف والشخصيات العراقية ، لتشمل اطراف اخرين مثل الاحزاب الكردية .

٤ – الابتعاد قليلا عن سياسة تتسم بمشاغل اثنية ازاء التركمان العراقيين .

٥ – مرونة اكثر للسياسات العراقية وعملية البناء الدستوري كانت حصيلتها ظهور استعداد لدى تركيا لقبول الصيغة الفدرالية للعراق .

المبحث الرابع : السياسة التركية المستقبلية تجاه اقليم كردستان العراق

بما ان العراق الآن في مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد الانسحاب الامريكي فمن المؤكد أن هذا الانسحاب سيؤدي إلى التأثير على سلطة بغداد في البداية . وهذا التأثير سينعكس على موقف الأحزاب الكردية من حكومة بغداد . وسيمر العراق بحقبة من التوترات السياسية قد يكون احد اطرافها الأحزاب الكردية ، ولقد أثبتت الأحداث الحالية أنها مستعدة لتصعيد الموقف إلى حد المواجهة أو التهديد بالانفصال ، كما أن حكومة بغداد بدأت منذ حقبة ليست بالقصيرة تحاول أن تقف بوجه محاولات سلطة إقليم كردستان للامتداد خارج حدودها الإدارية الحالية أو توقيع عقود واتفاقات بدون الرجوع إليها . وهذه الحالة لابد من أن تقود إلى مواجهة بين الطرفين . ولن يجدي نفعا ادعاء الطرفين بضرورة العودة للدستور لأنه ملئ بالغموض الذي لن يحل المشكلات المعلقة ، وهنا يكمن الخطر الأكبر . بالطبع لابد من التأكيد على أن حكومة بغداد أضعف من أن تنتصر وحدها في أية مواجهة ، ولكن هذه السلطة تمتلك دعما إقليميا ومحليا يمكن أن يقوي من

عزيمتها ويدفعها للمواجهة . في المقابل فإن الأحزاب الكردية تمتلك من الإمكانات والقوة ما يمكنها من الذهاب إلى أبعد الحدود في المواجهة ، ولكن كيف ستواجه هذه الأحزاب القوى الإقليمية الرافضة لتوسع النفوذ الكردي العراقي، مثل تركيا وايران وسوريا . لقد رأينا كيف تعاملت سلطة الإقليم بصعوبة مع مواجهة أو إيقاف القصف التركي - الإيراني المستمر لأراضي كردستان العراق واكتفت بالشجب ولوم حكومة بغداد التي لا تمتلك حق إرسال أية قوات إلى المنطقة بدون موافقة سلطة الإقليم (١٦).

ومع ذاك ستبقى قيادة إقليم كردستان تمتلك اليد العليا في العراق الآن وبعد الانسحاب الامريكي . ولكن هناك من المحددات الداخلية والخارجية ما يعوق حرية تصرف الإقليم وتعامله مع حكومة بغداد ، يتمثل التحدي الأول في الوضع الإقليمي والدولي ، فإن كان صحيحا أن بعض قادة الإقليم قد هددوا أكثر من مرة بالانفصال على أساس حق تقرير المصير، وهو حق تقره الشرائع الدولية ، إلا أن كل القوى الإقليمية الأخرى وخاصة تركيا وإيران وسوريا الدول الملاصقة للإقليم ، تقف بوجه مثل هذه المحاولات خشية أن تنتقل هذه التجربة إلى الكرد الذين يقطنون فيها . ودوليا ربما تظهر بعض الدول تأييدها لانفصال الإقليم أو تصرفه بحرية بعيدا عن سلطة بغداد لاسيما إذا كان هذا التصرف يعود عليهم بفوائد اقتصادية ونفطية مهمة (١٧) .

وبالنسبة للحكومة التركية فانها تدرك إن إقامة دولة كردية في شمال العراق سيؤدي في السياق التاريخي المستقبلي إلى تقسيم تركيا ، وانضمام الكرد في شرق البلاد " منطقة الأناضول " إلى الدولة الكردية . لهذا يسعى الأتراك للتقارب مع دول الجوار بهدف تشكيل جبهة موحدة لرفض تقسيم العراق والمحافظة على وحدة أراضيه خدمة للمصالح التركية .

فضلا عن ذلك سوف تسعى تركيا الى تعزيز نفوذها في اقليم كردستان العراق عن طريق التغلغل الاقتصادي في الاقليم ، من اجل حماية مصالحها اذا ما حدث اي تطور في الاقليم عن طريق امتلاك اوراق ضغط اقتصادية مستقبلية تجاه كردستان العراق بعد اي تحول ممكن ان يحث فيها باتجاه مزيد من الاستقلال . لاسيما ان هناك جملة من المشاريع التركية الضخمة في كردستان العراق، إذ تشير التقارير المشتركة إلى أن نحو ٩٠٪ من المواد الغذائية في إقليم كردستان تأتي من تركيا ، كما أن الشركات التركية تزدهر في الإقليم لدرجة أنها تكاد تنفرد في مجال المقاولات والعمران وإقامة مشاريع البنية التحتية ، وقد اتفق الطرفان مؤخرا على إقامة

سكة حديد تربط بين إسطنبول وأربيل فضلا عن خطوط جوية ، كما دخلت بقوة على خط استثمار النفط والغاز في العراق . وبالتوازي مع لغة المصالح بدأت تركيا بحركة ثقافية على مستوى إقامة المراكز الثقافية وأخرى لتدريس اللغة ، فضلا عن الجامعات . وأمام هذا التحسن في العلاقات تبقى عيون تركيا شاخصة إلى تطوير تعاونها مع كرد العراق من أجل إيجاد حل لمشكلة حزب العمال الكردستاني . ويبدو أن هناك جهودا كبيرة تبذل في السر، اذ كان لافتا إعلان حزب العمال مرارا عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد وسط حديث عن دور للرئيس جلال الطالباني وتلقيه مقترحات من زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان بهذا الخصوص ، اذ سبق أن قام الرئيس الطالباني بوساطة مماثلة بين الجانبين في أواخر عهد الرئيس الأسبق تورغوت أوزال (١٨).

وتدعم كل هذه التوجهات التركية في التغلغل داخل اقليم كردستان العراق وجود خطوط البترول والطاقة ، اذ تمر العديد من خطوط البترول والغاز إلى تركيا عبر كردستان العراق . فهناك خط كركوك جيهان الذى يعبر منه ربع البترول العراقى عبر تركيا يمر عبر كردستان العراق ، وهناك العديد من خطوط الأنابيب الأخرى المتوقع افتتاحها قريبا تمر عبر كردستان إلى تركيا ، مثل خط أنابيب نابوكو ، الذى سيتم من خلاله تصدير الغاز العراقى إلى أوروبا ، واحتياطيات البترول والغاز ، اذ لدى الإقليم نحو ٤٥ مليار برميل من احتياطى النفط ، و ٢٠٠ تريليون قدم مكعبة من احتياطى الغاز . وتصدر كردستان مائة ألف برميل بترول يوميا كمرحلة أولى ، ويتوقع أن يزداد الى مليون برميل يوميا خلال السنوات القادمة ، وهو ما يوفر مصدرا محتملا لطاقة رخيصة ومأمونة بالنسبة لتركيا التى تستورد سنويا ما قيمته ٢٨ مليار دولار من النفط والغاز والفحم من العراق وإيران وروسيا وتركمانستان وأذربيجان . وإمكانيات استثمارية هائلة فى بناء وتعمير كردستان العراق، اذ يعانى اقتصاد الإقليم من هيكل اقتصادى مختل ، نظرا لاعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية ، وضعف فى قطاع الصناعة والزراعة ، وهشاشة البنية التحتية ، وضعف وقلة خبرة القطاع الخاص الكردى ، مما يشكل فرصة هائلة للاستثمارات التركية فى جميع المجالات ، خاصة الطاقة والتشييد والبناء ، فضلا عن الصادرات للمنسوجات والأغذية ومواد البناء . وهو ما يتوافق مع توافر الأموال لحكومة الإقليم ، نتيجة لصادرات النفط والغاز الوفيرة . كل هذه المدخلات تشكل اسس الاهتمام المستقبلي التركي بالاقليم وهذا هو المنطق الذي حكم

السياسة التركية على الدوام فالاحساس باهمية الاقليم وتاثيره على الواقع التركي والامن التركي من اجل ذلك استحضر الاتراك هذه المدركات على الدوام (١٩) .

الاستنتـــــــاج :

يتضح من ذلك ان السياسة التركية تجاه اقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ اتسمت بالواقعية ، اذ انها بدأت تقبل بالكثير من القضايا التي كانت تعدها خطوط حمراء لايمكن تجاوزها . ويعود ذلك في جزء كبير منه الى تقديم المصالح الاقتصادية التركية على المصالح السياسية ، مع عدم اغفال حقيقة ان الموقف التركي تجاه اقليم كردستان مازال يكتنفه بعض الغموض . فمن المعروف ان السياسة التركية تقوم على مبدأ تعدد الخيارات تجاه اي قضية توجد لديها شكوك حولها ، وهو ما يعني ان تركيا وان غيرت من طريقة تعاملها مع العراق عموما ، واقليم كردستان خصوصا ، الا ان كل الاحتمالات تبقى قائمة فيما يخص السياسة المستقبلية التركية تجاه اقليم كردستان العراق .

مع ذلك فان السياسة التركية القائمة حاليا تجاه اقليم كردستان والمستندة على اساس تقديم المصالح ، لاسيما الاقتصادية ، من المتوقع ان تبقى المنطلق لاي سياسة تركية مستقبلية في التعامل مع المستجدات الحاصلة في اقليم كردستان العراق على الاقل فيما يخص البعد الاقتصادي ، ولذلك للحفاظ على الارباح التي تجنيها تركيا من وراء هذه السياسات المصلحية.

وسوف تمارس تركيا دورا كبيرا في تهدئة القلق الكردي ، والواقع أنه ازاء مرحلة ما بعد الانسحاب ألاميركي ، فأن تركيا تسعى لدور أقوى بكثير في العراق كقوة مكافئة في مواجهة إيران ، وإذا اختارت تركيا أن تكون حامية للكرد تستطيع ان تجني مزايا أخرى من المحفزات الإيجابية أولها وأهمها أن تغير الخطاب وعرض المساعدة السياسية على الكرد سوف يساعدان أيضا على تخفيف بعض التوترات العرقية بين الكرد والتركمان بحيث يصبح الحوار بشأن كركوك ممكنا ، وقد يتجاوب الكرد مع تركيا ويبدؤا علاقة أحسن مع الأتراك والتركمان إذا رأوا أن تركيا لا تعارض بإصرار التطلعات الكردية ، وبالمثل ، هناك احتمال أكبر بكثير لأن يتعاون الكرد بشكل مثمر مع الأتراك في العمليات المناهضة لحزب العمال الكردستاني بعد الانسحاب الامريكي .

الا ان البعد السياسي المغيب الآن عن السياسة التركية تجاه اقليم كردستان في الظاهر ، قد يصبح هو الوجه البارز لهذه السياسة اذا ما حصل تطور كبير في مواقف الاقليم حول العلاقة مع الحكومة في بغداد.

الهوامـــــــش :

(١) د خليل جندي رشو ، سياسات تركيا تجاه كردستان العراق (١٩٩١ – ١٩٩٨) ، بحث ترقية الى درجة وزير مفوض ، معهد الخدمة الخارجية / وزارة الخارجية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

(٤) محمد عبدالقادر ، الازمة العراقية : قراءة في الموقف التركي ، www.islamonline.net .

(٥) سعد عبدالمجيد ، الصراع الكردي – التركي : ثقوب في التحالف الامريكي ، www.islamonline.net .

(٦) العلاقات التركية – العربية ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ، ص ٢٣٣ .

(٧) طه عودة ، تركيا تبحث عن دور لها في العراق ، www.almoslim.net .

(٨) اتسمت السياسة التركية تجاه الأكراد ومنذ نشوء الجمهورية "بإنكار" الهوية الكردية وعدم التعامل معهم كأقلية لها خصوصية وحقوق . وظهر العناد الكردي في شخصية الزعيم " عبد الله أوجلان " خلال حقبة دراسته في أنقرة ، عندما اجبر على ترك لغته والتعامل باللغة التركية ، اذ جمع حوله الأنصار وشكل حزب العمال الكردستاني PKK عام ١٩٧٨. وطالب الحزب بدولة كردية مستقلة على مبادئ وأفكار ماركسية شيوعية . وتمتد هذه الدولة على أراضي الأناضول الشرقية والجنوبية الشرقية ، وفي عام ١٩٩٨ تم التوصل مع سوريا إلى اتفاق أوقف بموجبه كافة نشاطات الحزب العمال الكردستاني داخل الأراضي السورية ، وتم إخراج عبد الله اوجلان منها ، وفي نهاية المطاف تم اعتقال عبد الله اوجلان ، وما زال قيد الاعتقال .
سامح راشد ، الورقة الكردية : طريق امريكا الجديد الى بغداد ، www.islamonline.net .

(٩) تعد كركوك مدينة استراتيجية تبعد عن بغداد ٢٧٠ كم تسكنها ثلاث قوميات " الكردية ، العربية ، التركمانية " ، يحتدم فيها الآن جدل الهويات . من هنا فان تركيا قلقة جدا على الوضع في العراق ولاسيما في الشمال فهي تراقب الأوضاع عن كثب وأي تغيير في الأيديولوجيات سيؤثر وبشكل مباشر على الأمن الوطني التركي بسبب تواجد اكثر من ١٥ مليون كردي على الأراضي التركية ، فهم يشكلون ٢٥% من سكان تركيا .
الانتخابات العراقية ، www.tharwapoject.com .

(١٠) انقرة تتهم حزبين كردين بدعم الارهاب ، صحيفة الوطن ، مسقط ، ٢٦ / ١ / ٢٠٠٥ .

(١١) اسعد العزوني ، العراق بعد الانتخابات ، www.alkomi.net .

(١٢) اسامة مهدي ، كرديا رئيسا للعراق في سابقة تاريخية ، www.alparty.org/manbar/talbni.htm.

(١٣) صحيفة الحياة ، ٢١ / ٤ / ٢٠٠٥ .

(١٤) صحيفة الصباح ، العدد ٥١٣ ، بغداد ، ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٥ .

(١٥) بلسم سعد عبدالستار العبيدي ، الوظيفة الاقليمية لتركيا بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، ٢٠١١ ، ص ٢٠٦ .

(١٦)

http://www.kurdme.com index.php?option=comcontent&view=article&id=٢٢١:١٢

&catid=٤٣:٢٠١٠-٠٣-٠٢-٠٤-٣٢-٣٣&Itemid=١٠٣

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) تكامل اقتصادى بين تركيا وإقليم كردستان:

http://www.niqash.org/content.php?contentTypeID=٢٨&id=٢٦٧٩&lang=١

(١٩) ، بدء تصدير النفط من كردستان العراق:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٨٨٥٢F٨F٢-D٧٧١-٤C٨B-٨٢٠٤-

٠DBB٧٩C٤٢٧CD.htm .

Turkish policy towards the Kurdistan region of Iraq after the U.S. withdrawal

Abstract

The Kurdish problem considers one of the complicated problems to Turkey that had its effect on the realatio with the Kurds and Kurdistan region in Iraq later .then,there is a chronic crisis between two sides .The Turks have always refused to set up a Kurdish state in northern Iraq or even set up a federal state in Iraq where the kurds would have arole in it,starting from their belief if the Kurds set up a state in northern Iraq ,that means rael threats to the Turkish,s security and then growing the separation bents to the Kurds in the southern turkey which would caused to separate third of the Turkish territories aswell as the acussattions that Ankara would directed to the region ,accussing it in hosting and supporting the Kurdistan workers party (pkk),which used to lunch permanent attacks on the Turksish troops in the common borders districts between Iraq and turkey and Iran ,in additional to the subordination of Kirkuk issue and the necessity of protecting the Turkmens rights in it .the chance that Iraq had witnessed it after ٢٠٠٣ had represented an important stage in the case that Turkey deals with the Kurdish,s issue generally and in the frame of dealing with the Kurdistan region in Iraq especially .so ,the Turkish administration has adopted anew strategy toward the region as a part of its policy in zero ing the problems with the region and focus on problems of region ,which might provided to turkey an important role on thr regional and international aspects .from this point the turkey administration has starting to be calm and adopting anew policy ,from the common interests dimension ,it is realized the necessity to coordinate with the regions leadership to fight the Kurdistan workers party (pkk)and then seeking to find asolution for the Kurdistan issue in turkey ,as well as the possibility to exploit the regions areas as an influential district for the Turkish commercial activities till the balance of its trade reached to ٧ billions dollars .the trade and economy are the key of policy which can find solutions for the coming problems.